ماذا بعد الهجوم الحوثي على منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية؟ هل تستخدم واشنطن هذا الملف لإضعاف خصومها الإقتصاديين؟

بروفسور جاسم عجاقة

مما لا شكّ فيه أن تداعيات الهجوم الحوثي على منشآت نفطية حيوية في المملكة العربية السعودية، تركت تداعيات في جلسة البارحة على الأسواق المالية إذا قفز سعر برميل النفط من ٥٤،٨ دولاراً أميركياً للبرميل الواحد إلى أكثر من ٦٢ دولاراً أميركياً في نهاية الجلسة. لكن هذه التداعيات لم تطل فقط الأسعار بل أسست لقواعد لعبة جديدة على صعيد هيكلية السوق وبالتالي بدأت الحسابات الجيو – استراتيجية بالظهور.

هذا الإستنتاج أتى من تصريح الرئيس دونالد ترامب الذي أعلن أن بلاده «ليست في حاجة إلى نفط وغاز منطقة الشرق الأوسط»، مع التأكيد أن واشنطن ستساعد حلفاءها. ففي إحدى تغريداته، قال ترامب أن الولايات المتحدة تقدّمت كثيراً في مجال إنتاج الطاقة بحيث أصبحت المُنتج الأول للطاقة في العالم «مُستنتجًا أن لا حاجة إلى نفط وغاز الشرق الأوسط.

إستخرجت الولايات المُتحدة الأميركية درسًا من أزمة النفط في العام ١٩٧٣. هذا الدرس ينص على أن النفط هو عنصَر إستراتيجي بالنسبة للإقتصاد الأميركي. وبالتالي لا يُمكن للولايات المُتحدة الأميركية أن تكون رهينة أي دولة أو تجمّع دول في العالم. لذلك عمدت ومنذ ذلك الوقت على العمل على خطط بديلة لتخفيف التعلّق بإستيراد النفط ومن بينها خلق إحتياطات إستراتيجية من النفط تكفي الولايات المُتحدة الأميركية ثلاثة أشهر.

ارتفاع أسعار النفط في العام ٢٠٠٨ إلى ١٥٠ دولاراً أميركياً للبرميل الواحد جعل من النفط الصخري خطّة بديلة ذات مصداقية حيث أخذت شركات النفط الصخري الأميركي بتطوير وسائل إستخراج جديدة تعتمد أكثر على التكنولوجيا مما سمح لها برفع الإنتاج من ٧،٧٧ مليون برميل في النهار إلى ١٤،٦١ مليون برميل في اليوم في العام ٢٠١٨ لتُصبح الدولة الأولى في العالم من ناحية الإنتاج. وبالتالي أصبحت الولايات المُتحدة قادرة على تلبية ٧٤،٤٪ من إستهلاكها من النفط (٢٠١٨) حيث عمدت إلى زيادة إستيرادها من النفط من كندا على حساب الإستيراد من دول الخليج ومن دول الأوبك عامّة لتُصبح بذلك نسبة ما تستورده من دول الخليج ١٦،٢٪ من إجمال إستيرادها مقارنة مع ٤٣،٤٪ من كندا (٢٠١٨).

الإستراتيجية الأميركية ذهبت بعيدًا، فعلى الرغم من قدرتها على سدّ ٧٤،٤٪ من حاجتها إلا أنها إستمرّت في إستيراد (١٠ مليون برميل في اليوم، ٢٠١٨) وأخذت تُصدّر نفطها في نفس الوقت (٥،٢ مليون برميل في النهار، ٢٠١٨). هذا الإستراتيجية تُعطي الولايات المُتحدة الأميركية القدرة على التدخل في أسواق النفط من جهة الطلب والعرض وذلك لأسباب إقتصادية وسياسية في آن واحد.

إقتصاديًا، تدخلها في سوق العرض آت من منطلق أنها تُريد أن يكون لها كلمة في أسعار السوق مع قدرة إنتاجية في إزدياد مُستمر مما يعفي إقتصادها من أيّة خضّات شبيهة بتلك التي حصلت في العام ١٩٧٣. أمّا سياسيًا، فتدخل الولايات المُتحدة الأميركية في سوق الطلب يسمح لها بفرض كلمتها على الدول التي تستورد منها نفط، فإذا كانت الأنظمة في هذه الدول مُعارضة لسياسة الولايات المُتحدة الأميركية، عمدت هذه الأخيرة إلى فرض عقوبات. على هذا الصعيد يجدر الذكر أن كل الدول التي شهدت حروبًا داخلية (الربيع العربي..) والتي تُنتج نفطاً، شهدت في الأشهر التي سبقت إندلاع الحرب تصغيرًا لإستيراد الولايات المُتحدة الأميركية لنفطها (حالياً ليبيا مثلاً).

لذا اليوم وعندما يُصرّح دونالد ترامب أن بلاده ليست بحاجة إلى نفط الشرق الأوسط، فهو يقول الحقيقة. إلا أن ما لا يقوله هو أن الولايات المُتحدة الأميركية لا يُمكنها ترك مصادر الطاقة للغير ويجب أن يكون لها كلمة في الأمر.

عمليًا الولايات المُتحدة الأميركية ليست المُستهلك الكبير الوحيد في العالم، فهناك الصين، أوروبا، الهند، اليابان، البرازيل وغيرها من الدول الصناعية. ومُعظم هذه الدول لا تُنتج النفط وبالتالي فهي رهينة الأسعار العالمية التي في حال إرتفعت ترفع الفاتورة الحرارية على إقتصادات هذه الدول وتُقلّل من تنافسيتها مقابل الولايات المُتحدة الأميركية التي تتنافس معها على العديد من المُنتوجات والخدمات. وعلى رأس هذه الدول الصين التي دخلت في صراع تجاري مع الولايات المُتحدة الأميركية من خلال فرض رسوم متبادلة على إستيراد السلع والبضائع.

وهنا تظهر الفرصة أمام رجل الأعمال دونالد ترامب الذي يرى في كل حدث فرصة لدعم شعاره «أميركا أولاً»، فهو الذي صرّح أن الولايات المُتحدة الأميركية لن تضع أسطولاً في الدول الغنية حماية من قبل الولايات المُتحدة الأميركية، فعليها أن تدفع. الجدير ذكره أن الصين تستورد نفطها بنسبة ٦٥٪ من المضائق البحرية واليابان بنسبة ٢٥٪.

إذًا ومما تقدّم، نستنتج أن الولايات المُتحدة الأميركية لن تعمد إلى تأمين مصادر الطاقة في العالم إلا إذا كان لها مصلحة في ذلك.

في ظل هذا الإطار، هل ستنجح الولايات المُتحدة الأميركية في تصفير صادرات إيران النفطية؟

هناك عدّة أمور يتوجّب الأخذ بها قبل الردّ على هذا السؤال، فالولايات المُتحدة الأميركية تُريد التفاوض مع إيران وبالتحديد تُريد منها عدداً من المطالب التي يُمكن تلخيصها بالتالي:

أولاً– وقف برنامجها النووي وإعتماد الشفافية في شأن منشآتها؛

ثانيًا– وقف برنامج إيران للصواريخ البالستية؛

ثالثًا– وقف التدخل في العراق واليمن ولبنان و(الإنسحاب من سوريا)

رابعًا– وقف الدعم لحزب الله، الحوثيين، وحركة حماس؛ خامسًا– وقف العداء لإسرائيل.

رسميًا، إذا ما قبلت إيران بهذه الشروط (وهذا مُستحيل) لا مشكلة لدى الأميركيين في عودة تصدير إيران للنفط (هذا ما يُصرّح به الأميركيون). لكن عمليًا إيران ترفض هذه المطالب والولايات المُتحدة الأميركية تعرف هذا الأمر.

وإذا كانت إيران قد قبلت التخلّي عن البرنامج النووي سابقًا وتجميده ببرنامج سلمي بحتي (إتفاق ٢٠١٥)، إلا أنه من المُستحيل على إيران التخلّي عن النقاط الأخرى نظرًا إلى البعد الإستراتيجي لهذه النقاط. فالصواريخ البالستية التي تُطوّرها إيران هي حق في نظر طهران نظرًا إلى أن هذه الأسلحة ليست بأسلحة دمار شامل. في المقابل التخوّف الأميركي هو أن تكون مهمّة هذه الصواريخ هي حمل رؤوس نووية أو ضرب منشآت نفطية أو حتى ضرب إسرائيل.

أمّا على صعيد دعم حزب الله والحوثيين وحركة حماس، فترى إيران أنها تدعم حق المقاومة لهذه الشعوب التي تتعرّض للعدوان وبالتالي هذا حق طبيعي لها قامت بممارسته الولايات المُتحدة الأميركية ودول أخرى من قبلها. ولعل هذه النقطة هي الأهمّ إستراتيجيًا لإيران والتي يُمكن التنبؤ أنها لن تتخلّى عنها أبدًا. في حين ترى الولايات المُتحدة الأميركية أن دعم إيران لهذه المنظّمات هو دعم للإرهاب وبالتالي تفرض عقوبات على إيران. من هنا نرى أن العقوبات مُستمرة والضغط على صادرات إيران النفطية مُستمرّ أقلّه إلى كانون الثاني القادم موعد إستلام الرئيس المُنتخب سدّة الرئاسة في الولايات المُتحدة الأميركية. ولم يعد يُخفى على أحد أن إيران تُراهن على عدم إنتخاب ترامب لولاية ثانية علّها تجد ليونة أكثر مع الرئيس الجديد.

في الواقع، الهجوم الحوثي على مُنشآت نفطية في السعودية والضرر الذي خلّفه هذا الهجوم، سيجّعل من شبه المُستحيل تصفير الصادرات بالكامل. ونتوقّع أيضًا أن تزداد الضغوط الأميركية على إيران لأن في هذا الأمر خدْمة لإستراتيجية ترامب فيما يخص طلب الحماية الأميركية من قبل الدوَل «الغنية» المُستوردة للنفط.

بالطبع، الروس لن يقفوا مُتفرّجين وروسيا دوَلة مُنتجة للنفط، لذا نرى أن إرتفاع الأسعار ونقص العرض بقيمة ٥ ملايين برميل يوميًا، سيدفعها إلى زيادة إنتاجها وبالتالي مدخولها وهي التي ترزح تحت العقوبات (الجزئية) الأميركية والأوروبية. إلا أن ما هو أكيد أن الكمية التي يُمكن لروسيا ضخّها في الأسواق ليست كبيرة نظرًا إلى أن القطاع النفطي في روسيا يحتاج إلى إستثمارات تمنع العقوبات من وصولها إلى روسيا.

على صعيد لبنان، نرى أن ارتفاع أسعار النفط العالمية سيُصعب من مناقشة مشروع موازنة ٢٠٢٠ وهي التي تحوي على دعم لشراء فيول لشركة كهرباء لبنان. كما أن زيادة الفاتورة الحرارية على الإقتصاد اللبناني نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ستؤدّي إلى خفض توقعات النمو في مشروع موازنة العام ٢٠٢٠ المُقدّرة بـ ١،٢٪. أيضًا أصبح من الصعب مع بدء ارتفاع سعر صفيحة البنزين (بدءًا من الأسابيع المقبلة)، تمرير رسوم على صفيحة البنزين مما يعني أن خفض العجز في الموازنة أصبح أكثر تعقيداً.

«مسيرات» أرامكو تثير «الذعر» وواشنطن تتحرك بحثا عن «سلاح» حزب الله «السري» «جزار الخيام» «يتيما» في بيروت والسفارة الأميركية «مستاءة» من تهرب «الاصدقاء» فصل جديد من «مسرحية» المحكمة الدولية... ولا عقوبات جديدة على مصارف لبنانية

(تتمة خبر مسيرات)

الى حرب مع ايران على خلفية التطورات في الخليج، وكانت الأحداث مبهمة الى درجة دفعت احدى الشخصيات المتحمسة الى القول بلهجة حادة: «اذا ملق ما رح تضربوهم يعني ما في أمل هيدا الامر يصير، وهيدا يعني انه ما في أمل انه حزب الله يضعف»...! وفي هذا السياق ابلغت شخصية نيابية مقربة من السعودية الوفد الاميركي بأن ثمة استياء واضحاً في المملكة من المواقف الاميركية، ووضعته في اجواء محادثات سبق واجراها مع السفير السعودي في لبنان الوليد البخاري الذي لم يكن دبلوماسيا في التعبير عن «غضب» بلاده من عدم تفاعل واشنطن مع خطورة الهجمات الأخيرة على بلاده...

■ «السلاح السري»...؟ ■

وفي هذا الاطار، لفتت تلك الاوساط الى ان ما يهم السفارات الغربية في بيروت وفي طليعتها السفارة الاميركية هو الحصول على معلومات حيال «اسطول» «المسيرات» الذي بات بحوزة حزب الله والذي يفوق بمخاطره الصواريخ الدقيقة التي تعلن اسرائيل ليل نهار انها اكثر الاسلحة فتكا لدى المقاومة... ووفقا للمعلومات فان تحسن قدرات استخدام الحوثيين للطائرات المسيرة منذ العام الماضي منحهم تفوقاً في الحرب، فهذه الطائرات من السهل إنتاجها ومن الصعب اعتراضها وتستطيع بإحداث دمار وتعطيل أكبر من الثمن الذي يمكن دفعه في إنتاجها، واذا كان حجم القدرات التي يملكها الحوثيون مجهولا، فان هذا السلاح قد يكون «السلاح السري» الذي يملكه حزب الله لقلب موازين القوى في اي حرب مقبلة مع اسرائيل، وتعتقد الاجهزة الاستخباراتية الاسرائيلية والغربية بان ما يحصل في الحرب اليمنية وتطور الهجمات على الاراضي السعودية يعتبر «بروفا» او «حقل رماية» يجري فيها الحرس الثوري الايراني مناورات بالسلاح الحي في افضل واهم اختبار لقدرات تلك الطائرات التي يجري تعديلها محليا...

ومن استطاع ان يستهدف البنية التحتية السعودية على مسافة تتجاوز الـ٨٠٠ كيلومتر ويصيب اهدافه بدقة، سيكون من الاسهل عليه تنفيذ غارات مماثلة ضد اسرائيل ضمن نطاق جغرافي ضيق خصوصا ان الاسرائيليين يتحدثون عن امتلاك حزب الله «لمسيرات» اكثر تطورا قادرة على تجاوز مسافة ٩٣٠ ميلا، وهم يعتقدون على نحو جازم بأنها ستكون أكبر «المفاجآت» التي يخبئها السيد نصرالله للحرب المقبلة...

■ فاخوري «يتيما» دون حماية سياسية...؟ ■

في هذا الوقت لا تزال قضية «جزار الخيام» العميل عامر فاخوري تتصدر المشهد الداخلي في ضوء «القطبة المخفية» التي تحيط بهذا الملف بعدما وجد فاخوري نفسه «يتيما» بعدما «غسل» الجميع «ايديهم» من قضية تبييض «ساحة» العملاء، وهو سيمثل اليوم امام القضاء المختص ليبني على «الشيء مقتضاه»، خصوصا ان اسئلة كثيرة لا تزال دون اجوبة حول الجهة السياسية التي اعطته ضمانات بالعودة، ثم تخلت عنه بعد «الضجة» السياسية والاعلامية، وكذلك ثمة اسئلة ملحة حول اسباب عودته والمهمة المكلف بها في لبنان، وهي امور يفترض ان تتضح في الايام القليلة المقبلة... مع العلم ان مصادر وزارية قد عبرت عن مخاوفها لـ«الديار» من «طمس» الحقائق والاكتفاء بمعاقبة فاخوري قانونيا دون معرفة كل ملابسات ما حصل خصوصا المتورطين في ملفه...

■ واشنطن «مستاءة»...؟ ■

وفي هذا السياق، اصطدمت الضغوط الاميركية خلال الساعات القليلة الماضية «بحائط» «سميك» من امتناع اكثر من طرف سياسي «صديق» للولايات المتحدة من خوض غمار البحث عن تسوية لهذا الملف، بعدما ابلغ اكثر من طرف السفارة الاميركية ان القضية «ستحرق اصابع» كل من يتدخل بها، ووفقا لاوساط مطلعة فان واشنطن «مستاءة» من عدم تجاوب هؤلاء معها، على الرغم من تفهم ابدته السفيرة اليزابيت ريتشارد لموقف بعض الشخصيات التي تواصلت معها في محاولة لإيجاد مخرج للملف، ولكنها سمعت نصيحة باتباع الاجراءات القانونية اللازمة لان الملف «ثقيل» في السياسة....

وفي وقت فشلت الحملة المنهجة لتوريط قائد الجيش العماد جوزيف عون بالقضية عبر نشر صوره برفقة «العميل» في واشنطن، الا ان ما حصل ترك «ندوبا» في العلاقة بين القيادة العسكرية مع التيار الوطني الحر، خصوصا ان العلاقة مع وزير الدفاع الياس بو صعب ليست على «خير ما يرام»، فيما البعض يتهم «التيار» بتنظيم الحملة على قائد الجيش للتأثير على حظوظه الرئاسية...؟!

■ دعاوى جديدة ■

وفي سياق متصل، نفذ عدد من المعتقلين السابقين اعتصاما أمام قصر العدل في بيروت احتجاجا على السماح بدخول الفاخوري الى لبنان وللمطالبة بمحاكمته وإنزال أشد العقوبات بحقه، وتقدمت عشر أسرى محررين ومعهم ٤٣ محامياً دعاوى ضده وضد وكل من يظهره التحقيق فاعلا ومتدخلا وشريكا بتهمة التعامل مع العدو الإسرائيلي وتسهيل دخول عميل محكوم الى لبنان، من جهة ثانية طلب وزير الدفاع الياس بو صعب من مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس استئناف قرار قاضية التحقيق نجاة أبو شقرا، التي سيمثل أمامها الفاخوري اليوم في حال قرّرت إطلاق سراحه وذلك انطلاقا من سلطة وزير الدفاع على المحكمة العسكريّة....

■ «مسرحية» المحكمة الدولية تابع.... ■

وفي توقيت مريب، عادت «مسرحية» المحكمة الدولية الى الواجهة من جديد عبر رفع قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان دانيل فرانسين امس السرية عن قرار صدق فيه قرار اتهام بحق سليم جميل عياش في ما يتعلق بالاعتداءات التي استهدفت مروان حماده وجورج حاوي والرئيس الياس المر في ١ تشرين الأول ٢٠٠٤ و٢١ حزيران ٢٠٠٥ و٢ تموز ٢٠٠٥ على التوالي. وبتصديق قرار الاتهام هذا، تفتح قضية جديدة أمام المحكمة... وفي هذا السياق تشير مصادر مطلعة على الملف الى ان المحكمة تؤكد مرّة جديدة انها مسيسة ولا تتعامل مع الوقائع القانونية وانما تقتنص الفرص السياسية للمساهمة في الضغوط المتصاعدة على حزب الله...وتشكل تلك التهم ايضا عملية استباقية لمحاصرة قضاة المحكمة قبيل صدور الحكم في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري...

وفي هذا السياق تشير تلك الاوساط الى ان الوضع الصعب للمدعي العام في هذه القضية دفعه لتطويق عياش بثلاث تهم جديدة بعدما اثبت وكلاء الدفاع وجوده مع زوجته وابنته في السعودية لاداء مناسك الحاج في الفترة التي تم اتهامه بها بالتخطيط لاغتيال الرئيس الحريري، وهذا ما يضعف القرائن في هذه القضية، ويضعف قرينة الاتصالات التي استند عليها لتوجيه اتهاماته... وهذا ما يفسر اتهام عياش وحده بالتورط في عمليات الاغتيال الجديدة، دون اغفال وجود مصلحة في استمرار عمل المحكمة لاشهر جديدة وذلك بهدف الاستفادة المادية... وفيما أصدر قاضي الإجراءات التمهيدية مذكرة توقيف موجهة إلى السلطات اللبنانية لتنفيذها ومذكرة توقيف دولية بحق عياش، استبعدت تلك الاوساط ان يترك هذا الملف أي تداعيات على الساحة الداخلية، خصوصا ان الرئيس سعد الحريري سبق واكد ان الاستقرار الداخلي «يسمو» على اي قرار او حكم...

■ لا عقوبات جديدة على المصارف؟ ■

في هذا الوقت اكدت مصادر مصرفية ان ما تردد عن امكانية تعرض مصارف أخرى للعقوبات الأميركية، غير صحيحة واضعة هذه المعلومات في خانة الحملات المغرضة على القطاع المصرفي اللبناني ولبنان وتحديدا قطاعه المصرفي، ما يزال يجذب الاستثمارات على رغم كل ما يتعرض له القطاع من حملات»... وفي سياق متصل يغادر الرئيس سعد الحريري الى باريس الخميس المقبل للقاء الرئيس ايمانويل ماكرون يوم الجمعة على ان يعقد لقاءات مهمة مع عدد من رجال الاعمال في وزارة المال تمهيدا لاعلان انطلاق مؤتمر «سيدر» عمليا... وعشية جلسة مجلس الوزراء المقررة اليوم في السراي والتي ستناقش جدول اعمال عاديا تتخلله تعيينات وستجري الحكومة خلالها قراءة «أولية» لمشروع موازنة ٢٠٢٠، اكد رئيس الحكومة سعد الحريري، «الالتزام بإقرار موازنة ٢٠٢٠ ضمن المهل الدستورية وكلفة القرارات التي يجب اتخاذها أقل بكثير من كلفة الأزمة إن حصلت». من جهته، اعتبر وزير المال علي حسن خليل ان «الموازنة أعدّت في وقت صعب واستثنائي ولكن لم تقدّم للرأي العام كما جاءت عليه رغم تميّزها». وتمنى «إقرار الموازنة في مجلس الوزراء في موعدها الدستوري قبل مطلع تشرين الأول المقبل وهذا ما يسمح لنا بإقرارها لأول مرة منذ عقود قبل نهاية العام الحالي وقبل بداية السنة المالية في ٢٠٢٠ وإن تم هذا الأمر نكون قد خطونا خطوة مهمة في الإصلاح».